



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية الأولى - السنة الرابعة - الدورة الربيعية 2002م - العدد: 10

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الأربعاء 20 جمادى الأولى 1423 هـ
الموافق 31 جويلية 2002 م

فهرس

1- محضر الجلسة العلنية العاشرة: ص 03

■ رد السيد رئيس الحكومة.

محضر الجلسة العلنية العاشرة
المنعقدة يوم الأربعاء 20 جمادى الأولى 1423 هـ
الموافق 31 جويلية 2002م

والإنجازات في حقل التنمية الوطنية، عناية خاصة مافتنتم تولونها كذلك، لانشغالات المواطنين وتطلعاتهم إلى مستقبل واعد.

إن المواضيع التي أترتموها في مداخلاتكم، ترمز في حد ذاتها إلى التحديات التي يتوجب على المجتمع الجزائري رفعها.

قلت المجتمع الجزائري بأسره، لأن تنفيذ برنامج الحكومة لا يتوقف على حسن إرادة طاقم حكومي أو حتى ائتلاف حكومي فحسب وإنما يستوجب كذلك، تضافر جهود الجميع لأن التحديات التي تواجهها بلادنا تستدعي أن نتجاوز الاختلاف في النظرة والطرح لنركز جهودنا على العمل التنموي وضمان الاستقرار الاجتماعي.

وهذا لايعني بتاتا، الانصهار في بوتقة واحدة وفق منهج أحادي التوجه يفقد فيه الشركاء خصوصياتهم وإنما يعني خلق جبهة موحدة لتمكين بلادنا من الخروج نهائيا من الأزمة الاقتصادية التي طال أمدها، وكاد جرها أن يفقد المواطن الأمل في رجوع الجزائر إلى ضفاف النمو.

إني أدرك حق الإدراك معاناة المواطنين الذين يقاومون الإرهاب الهتمي ويتحملون وطأة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية العويصة التي أصبحت للأسف، الصبغة الأساسية لحياتهم اليومية.

أو ليست هذه الوضعية كافية لحملنا على توحيد قوانا ورض صفوفنا وتجميع طاقاتنا لا لشيء إلا لتحسين ظروف معيشة مواطنينا؟ بلى ورب الكعبة إن الأمر في نهاية المطاف، لا يمكن حصره في معادلة نجاح الحكومة أو كما يقال! فشلها. فالرهان الاستراتيجي - وهو استراتيجي فعلا - يتمثل في قدرتنا على الاستجابة لتطلعات شعبنا والعمل على استعادة بلادنا مكانتها في مصاف الأمم ومحفلها. السيد الرئيس الفاضل، السيدات والسادة أعضاء

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة: السيد علي بن فليس، رئيس الحكومة. السيدات والسادة أعضاء الحكومة.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة والدقيقة الثالثة والعشرين صباحا.

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، الجلسة مفتوحة. بعد ثلاثة أيام، أعتقد أن المرء ليس في حاجة إلى إعادة الترحيب بمن هو مقيم في بيته، فالسيد رئيس الحكومة والسادة أعضاء الحكومة قد قاسمونا الجلوس في هذه القاعة والاستماع المتبادل حول الانشغالات الأساسية للأمة، المعبر عنها من خلال البرنامج المقدم للمجلس الموقر، فبعد استماعنا لعرض السيد رئيس الحكومة ثم الأسئلة والاستفسارات التي تقدم بها السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، يأتي اليوم دور رد السيد رئيس الحكومة عليها، فله الكلمة مشكورا.

السيد رئيس الحكومة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين. السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، أيتها السيدات، أيها السادة الأفاضل أعضاء مجلس الأمة، لقد استمعت ببالغ الاهتمام إلى النقاش الذي دار في أعقاب تقديمي العرض حول برنامج الحكومة.

إن ثراء المداخلات والمآمكم بالمواضيع المطروحة ليدلّان حقا على العناية الخاصة التي ما فتنتم تولونها للإشكاليات الكبرى التي تستوقف مسيرة بلادنا وهي مقبلة على تحقيق المزيد من المكاسب

فيها بالمساحات الخضراء وبالمرافق الثقافية والرياضية؟

أصبح إلى هذه الدرجة، مستحيلا تحقيق هذه المآرب التي تعد من الأمور العادية في المجتمعات الأخرى؟ ولا أقصد هنا المجتمعات المتطورة فحسب. إن من واجب الجماعات المحلية أن تسهم أيضا إسهاما فعالا في حل معضلة السكن التي تعاني منها بلادنا منذ الاستقلال والأمر أصبح الآن ممكنا جدا في ظل فتح هذا القطاع للمنافسة والمبادرة الخاصة بجميع أشكالها.

من جهتها، فإن الحكومة التي وضعت هذا الملف في صدارة أولوياتها، ستوفر كل الشروط لدفع حركية جديدة في هذا القطاع بدءا بتحسيس المتعاملين الجزائريين والأجانب على ضرورة الاستثمار فيه، هذا القطاع الذي يدر أرباحا لا يستهان بها، وبدأ يسترعي اهتمام العديد من المستثمرين.

وفي نفس المضمار، يتوجب اليوم أكثر من أي وقت مضى، أيتها السيدات، أيها السادة الأفاضل، إعطاء وجه جديد لمدننا عن طريق تأهيل الأحياء القديمة وتحويلها إلى أحياء عصرية وإلى مراكز إشعاع ثقافية واقتصادية على غرار ما قامت به العديد من الدول التي استحدثت أحياء راقية على أنقاض الأحياء البالية المتدهورة.

وبهذا الصدد، سيمكّن القانون الجديد حول تسيير المدن الذي ستقترحه الحكومة على البرلمان، المتعاملين الوطنيين والأجانب من القيام بمثل هذه العمليات مع توفير السكن اللائق لسكان هذه الأحياء الذين يشغل الكثير منهم سكنات قديمة في حالة خراب وتندر بالانهيار مشكلة خطرا على سكانها وعلى المجتمع.

وستتم هذه العملية على أساس علاقة تعاقدية يبرمها شاغلو هذه السكنات مع أصحاب المشروع بمحض إرادتهم.

وموازاة مع الجهود التي تبذلها الدولة لوضع تحت تصرف المواطن عرضا متنوعا من السكن، وموازاة مع مايقوم به الفاعلون الاقتصاديون في مجال إنجاز السكن، فإن الجماعات المحلية لها دور

مجلس الأمة الأكارم،

عرضت عليكم برنامج الحكومة في خطوطه العريضة، والعديد منكم موجود في هذه القاعة بعنوان انتمائه إلى الهيئات المحلية المنتخبة التي تضطلع بمهمة أساسية في تجسيد السياسات العمومية على أرض الواقع والميدان.

إن برنامج الحكومة هذا الذي عرضته عليكم، يهتم اهتماما خاصا - كما لا يخفى عليكم - بالهيئات المحلية لما تلعبه هذه الهيئات المحلية من دور في تجسيد الديمقراطية الجوارية التشاركية التي ندرجها في صلب المقاصد التي تتوخى الحكومة بلوغها، وفقا للمسعى الذي يادربه السيد رئيس الجمهورية في مجال إصلاح هيكل الدولة ومهامها.

إن مراجعة قانون البلدية والولاية وإصلاح نظام الجباية المحلية، كلها أدوات تسمح للجماعات المحلية بالإسهام بفعالية ونجاعة أكثر في عملية التنمية الوطنية، وتسمح لها كذلك بسد حاجيات المواطنين الأساسية لاسيما من خلال التنفيذ المحكم لمخططات التنمية البلدية والولائية.

السيد الرئيس الفاضل، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأكارم، إن مسألة التطور المتزايد لمدننا وأريافنا يطرح بحدّة موضوع تهيئة العمران والسياسات المنتهجة في هذا المجال.

وبهذا الخصوص بالذات، يتعين على الولايات والبلديات إيلاء اهتمام وأهمية أكثر لاحترام قواعد العمران والبيئة حتى يتم القضاء في مدننا وقرانا على هذه المظاهر المشينة المتمثلة في أحياء لا تتوفر على أدنى شروط العيش الكريم، وتلحق أضرارا معتبرة بالصحة العمومية والبيئة.

ألم يحن الوقت لتتكفل الجماعات المحلية أكثر بهذا الملف، من خلال وضع حد لبعض التصرفات وكذلك من خلال وضع تحت تصرف المواطنين قطعا أرضية مهيأة للبناء بالعدد الكافي، تسمح بتشييد أحياء حضرية بأتم معنى الكلمة تتوفر فيها كل مظاهر الحياة المريحة؟

أيعزّ على الجزائري أن يعيش في أحياء يستمتع

ضخمة ولا إلى خبرة عالية لتحسينها ورفع نوعيتها وإنما تحتاج إلى إرادة الرجال وتفاني الرجال لخدمة المواطن والمصلحة العمومية، هذه العوامل إن صلحت، صلحت أمورنا واستقامت.

وأنا على يقين من أن بالتزام المسؤولين بواجباتهم وبحسن أداء المأموريات الموكلة إليهم في كل المستويات، يمكن التغيير إلى الأحسن، وليس ذلك بعزيز علينا جميعا.

وبخصوص الانشغال المعبر عنه عن دراية وبوجاهة كبيرة في مجال سياسة الحكومة بخصوص المناطق السهبية والرعية ومكافحة التصحر، فإنني، أيتها السيدات وأيتها السادة، أذكر بأن البرنامج الجاري تنفيذه حاليا في هذا المجال يحتوي على مجموعة من الأنشطة، أسرد منها على الخصوص:

- حظر الرعي في المناطق السهبية المتضررة والهشة من أجل إعادة تكوين وتجديد الغطاء النباتي وحماية التربة؛

- إنجاز وصيانة الآبار والمصادر الأخرى لمياه الشرب في المناطق الرعية السهبية والصحراوية؛
- التكفل بالتغطية الصحية للماشية، ضد أهم الأوبئة والأمراض الحيوانية؛

- إعادة تشجير المناطق الجرداء، وتوسيع الثروة الغابية وحماية التربة خاصة في الأحواض المنحدرة؛
- إنشاء مصدات الرياح والأحزمة الخضراء، من أجل حماية الهياكل الاجتماعية والاقتصادية من زحف الرمال.

ولقد خصص في سنة 2001 و 2002، غلاف مالي قدره 200 مليار سنتيم لتنفيذ هذه الأنشطة المذكورة. كما تم إنشاء صندوق خاص لمكافحة التصحر، وتنمية المناطق الرعية والسهبية، وسيتم الشروع في العمل به ابتداء من شهر أوت 2002، كما سيحصل هذا الصندوق في قانون المالية لسنة 2003، على موارد إضافية.

السيد الرئيس الفاضل، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأكارم، إن موضوع المنظومة التربوية احتل مكانة هامة في برنامج الحكومة واستقطب على وجه حق، اهتمام العديد من أعضاء مجلسكم

لا يمكن الاستغناء عنه في إنجاح هذه السياسات بخلق الأجواء المواتية والمناخ الملائم لجلب الاستثمار بخصوص الترقية العقارية وتنويع عرض السكن لأن هذا كذلك يدخل في صلب صلاحيات الجماعات المحلية.

وستبذل الحكومة قصارى جهودها للتخفيف من معاناة المواطنين في هذا الميدان وفق نظرة تجديدية ومسعى جريء يلازم بين طاقاتنا ومواردنا الوطنية والفرص التي يتيحها الاستثمار الأجنبي والشراكة. إننا بصدد معركة يتوجب علينا - كل من موقع مسؤوليته - كسبها. أنقبل، أتقبلون بأن يكون السكن بالنسبة لعدد كبير من الجزائريين، حلما بعيد المنال؟

كلا وبلادنا تتوفر على كل الفرص لرفع الغبن على المواطن في هذا الميدان الذي يستدعي، أكثر ما يستدعي روح المبادرة والقدرة على الابتكار.

ولماذا يصعب خلق محيط يوفّر ظروف الرفاه الثقافي، والراحة لشبابنا الذي يعد كنز هذه الأمة؟ واسمحوا لي بأن أدلي لكم، هنا، بقناعة شخصية وبفكرة راسخة في ذهني، ألا وهي ضرورة إشراك الشباب في تسيير أمور المجتمع ورسم آفاقه المستقبلية.

ومن ذا الذي يفهم حاجيات الشباب وتطلعاته أكثر وأحسن من الشباب نفسه؟

إن شبابنا متعطش إلى المزيد من النشاطات الثقافية والرياضية والترفيهية. أيصعب، ياترى، على الولايات والبلديات إنجاز مثل هذه المرافق؟ أو بالأحرى تلك التي هي في متناولنا.

السيد الرئيس الفاضل،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل، إن المواطن الجزائري يعاني نقص المياه والحالة الصعبة المتردية التي آلت إليها بعض المستشفيات والمراكز الصحية والنقائص المسجلة في الاعتناء بالمرضى، كما يعاني المواطن نقص النظافة في المدن ومشاكل الإنارة العمومية، وسوء الاستقبال في الإدارات العمومية، والوضع المزري في العديد من الطرقات، هذه كلها أمور لا تحتاج إلى وسائل

التنمية تولد الغنى والثروة التي يتولد عنها بدورها التطور والنمو.

وفي هذا الإطار، تعتمد الحكومة إلى تطوير سياسات لا مركزية الاستثمار ولا مركزية إدارة المشاريع حتى نرفع من طاقاتنا في استقطاب الاستثمار الوطني والأجنبي ونضفي فعالية أكثر على عملية إنجاز المشاريع. إن الشعب الجزائري، حضرات السيدات والسادة، يتطلع - عشية اختياره ممثليه المحليين - إلى هيئات منتخبة تحرص كل الحرص على حسن استعمال المال العام وصونه. كما يتطلع إلى هيئات محلية صاغية إلى انشغالاته، مهتمة بمشاكله وتتفانى في إيجاد الحلول المناسبة لها تخدمه بدون هواده وبكل إخلاص.

إن ما يبدو للبعض اليوم، حلما ووهما بعيدا، ماهو، سيداتي، سادتي، إلا تطع مشروع إلى رشاد الحكم الذي أصبح مطلبا ملحا لدى المواطنين جميعهم وعلينا التكفل بهذا التطع، لنستحق ثقة المواطنين عن جدارة.

السيد الرئيس الفاضل، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأكارم، لقد أثار موضوع إصلاح العدالة اهتماما كبيرا لدى السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر، وقد تطرق بعضهم، من بين ما تطرق إليه إلى مسألة إخراج القانون الأساسي للقضاء إلى الوجود. وبهذا الخصوص، أعلن أمامكم بأبني سأطلب عقد اجتماع للجنة المتساوية الأعضاء من أجل البت في الخلاف الذي حدث بين الغرفتين والذي حال دون إصدار هذا القانون بعد.

(تصفيق)

السيد الرئيس، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل، أعنتم فرصة تواجدي بهذا المقام الجليل وأمام هذا الجمع الكريم، لأجد حرص الحكومة الشديد على أن تنظم وتجرى انتخابات 10 أكتوبر 2002، في ظل الشفافية والنزاهة، ضمانا لاختيار الشعب السيد لممثليه بكل حرية.

إن حسن تنظيم هذا الموعد لا يتوقف هو كذلك على الحكومة والهيئات الإدارية فحسب، بل يستلزم أيضا مشاركة جميع الفاعلين.

الموقر.

ومن بين المشاكل التي تشكوها المدرسة، مسألة نقص التأطير البيداغوجي.

وبهذا الخصوص، فضلا عن الجهود التي ستبذل في مجال تحسين مستوى أعضاء سلك التعليم العاملين بالقطاع، أعلن عن قراري القاضي بالتكفل وفق برنامج متعدد السنوات بعملية توظيف معلمين ومدرسين من حملة الشهادات الجامعية للعمل على سدّ هذا النقص مرحليا اعتبارا من الدخول المدرسي المقبل. وسيتم ذلك في ظل احترام التوازنات العامة للميزانية وضرورة تحسين تسيير الموارد البشرية في قطاع التربية الوطنية.

فإذا كانت عملية تعزيز التأطير البيداغوجي تحتاج بحق، إلى رصد إمكانيات مالية معتبرة، فإن عملية تنظيف وتجميل مدارسنا وكل مؤسساتنا التربوية بإعطائها وجهها يبعث على الحيوية والنشاط ويرفع من مركز العلم والعلماء في تصور بناتنا وأبنائنا، لا تحتاج إلا للقليل من الأموال والكثير من المتابعة والصرامة والمثابرة من قبل أولياء الأمر في كل المواقع.

هكذا ننمي حب العلم والمعرفة في أوساط براعمنا، وهكذا نلقنهم احترام الثقافة والمثقفين، والفن والفنانين، والإبداع والمبدعين. أورايتم معشر الأخوات والإخوة الأفاضل، مجتمعا يتقدم وينمو تحت وطأة تهميش العلم والعلماء والثقافة والفن؟

السيد الرئيس الفاضل،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل، إن الجماعات المحلية تلعب اليوم، كذلك، دورا هاما في مجال التعاون الدولي وهذا ما يلقي عليها مسؤوليات جديدة وجمّة.

إن مسألة جلب المستثمرين الأجانب ليس أمرا موكولا إلى الهيئات المركزية المختصة وتفرعاتها الجهوية وحدها بل إنها مهمة يتقاسمها كل من يتولى مسؤولية باسم الدولة الجزائرية، لأن من طبيعة المسؤولين المحليين بحكم مواقعهم، أن يجعلوا من التنمية المحلية أول إنشغالاتهم واهتماماتهم، لأن

إلّكم بصفة خاصة، بخالص الشكر والعرفان لما وجدته لديكم من تفهم وروح التعاون وأنتم ترأسون المجلس الشعبي الوطني، ذلك التفاهم والاستعداد اللذان وجدتهما في هذه القاعة خلال هذه الأيام المخصصة لعرض برنامج الحكومة، فاسمحوا لي كذلك سيادة الرئيس، بأن أتوجه بالشكر أصالة عن نفسي ونيابة عن أعضاء الحكومة، إلى أعضاء مجلس الأمة على ماتفضلوا به من ملاحظات وحيهة ومقترحات بناءة ستكون كلها محل عناية الطاقم الحكومي واهتمامه.

وأملّي كبير في أن يحظى مسعى تطبيق برنامج الحكومة بدعمكم ومساندكم خدمة لوطننا المفدى وشعبنا الأبي.

وقفنا الله لما فيه خير بلادنا.

(وقلّ عملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون) صدق الله العظيم.

شكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(تصفيق)

السيد الرئيس: شكرا للسيد رئيس الحكومة، شكرا مقرونا بالتهنئة، على كون حكومتكم أو بالأحرى برنامجها قد حظي بمصادقة المجلس الشعبي الوطني، ومن خلال التصفيق، حظي أيضا بدعم وتزكية أعضاء مجلس الأمة.

بودي باسمي الخاص وباسم زملائي أن أعبر لكم عن جزيل الشكر لروح التعاون التي ما فنتتم تعبرون عنها وفي أكثر من مناسبة من خلال تعاملكم مع البرلمان.

كما نبدي الارتياح للمبادرة التي أعلنتم عنها قبل قليل، والخاصة بإحياء اللجنة المتساوية الأعضاء. إننا نعتقد أن الاهتمام بهذا الموضوع يكتسي أهمية خاصة لدى أعضاء مجلس الأمة وكان أحد مطالبهم، لأننا نعتقد بأن إحداث هذه الآلية تعطي الفعالية والنجاعة للبرلمان بغرفتيه وكذلك نشكر لكم استعدادكم للتعاون مع مجلس الأمة في إطار دوره وصلاحياته الرقابية، التي لا نفسرها بالفهم السلبي،

أجل، إن المشاركة القوية والحضور المكثف لكل الفاعلين في عملية الانتخابات في جميع مراحلها يعدان كذلك، ضامنا آخر لحسن سير الانتخابات وقوة لمصادقتها، والجميع مسؤول على هذا الأمر. فالرهان يكمن في جعل من يوم 10 أكتوبر 2002 - كما سبق لي أن قلت عند تنصيبى للجنة الوطنية لتحضير وتنظيم الانتخابات المحلية - حدثا ديمقراطيا بارزا، يعطي فيه الشعب الجزائري صورة شعب تترسخ لديه أكثر فأكثر القيم الديمقراطية، شعب متصلح مع نفسه، قادر على تجاوز كل الصعاب الظرفية والمشاكل المرحلية كلما تعلق الأمر بمصلحة الجزائر العليا التي ضحى من أجلها أبناء هذا الوطن البررة بالنفس والنفيس - وما زالوا - حتى تبقى أمتنا دوما، أمة سيدة، موحدة، واحدة، قوية بتلاحمها، معززة بثرائها، غنية بتعددتها، من شمالها إلى جنوبها ومن شرقها إلى غربها.

السيد الرئيس الفاضل، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل، زيادة على كون مهام الرقابة مخولة للبرلمان بموجب الدستور، فإن الحكومة ترى في هذه الرقابة البرلمانية أحد أنجع السبل لتحسين الأداء الحكومي والرفع من فعاليته.

ولتيسير مهتمكم في هذا الإطار، حضرات السيدات والسادة الأفاضل، أعضاء المجلس الموقر، والسماح لكم بمتابعة نشاطات الحكومة والأهداف التي سطرته لنفسها، على أحسن وجه، سأوافيكم، على غرار نواب المجلس الشعبي الوطني، برسائل المهمة التي سأوجهها لأعضاء الحكومة قصد تحديد الإطار العام للسياسات القطاعية، كما سأوافيكم بتفاصيل خطط العمل القطاعية التي تخص كل دائرة وزارية. هذا، وسأحرص شخصيا، على تعزيز العلاقات القائمة بين البرلمان بغرفتيه والحكومة، عن طريق إرساء قواعد التواصل وضمن سيولة المعلومات بينهما حتى نتمكن جميعا من التكفل بالقضايا التي يعلق المواطنون آمالا كبيرة على معالجتها وإيجاد الحلول المناسبة لها.

السيد الرئيس، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، لا يفوتني في ختام كلمتي هذه، أن أتوجه

بل العكس، فنحن نعتقد أن ممارسة الغرفة لهذا الدور هو ظاهرة صحية في حياة الأمة. الشكر لكم السيد الرئيس على الكلمات الطيبة التي عبرتم بها عن شعوركم تجاه هذه الهيئة وتركيبتها البشرية، ونعدكم بأننا سوف نعزز التنسيق والتعاون حتى نعطي الحيوية المطلوبة لهيئتنا ولمؤسستنا الدستورية.

شكرا لكم مرة أخرى، وللطاقم الوزاري المرافق لكم، ونتمنى لكم التوفيق في الميدان، وسوف نكون إلى جانبكم إن شاء الله لتجسيد مضمون هذا البرنامج على حيز الواقع.

للجميع أقول شكرا، وسوف نستأنف أشغال مجلسنا يوم السبت 03 أوت على الساعة العاشرة صباحا لاختتام دورة الربيع لسنة 2002م.

رفعت الجلسة في الساعة العاشرة والدقيقة السابعة والخمسين صباحا.

<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم السبت 21 جمادى الثانية 1423 هـ
الموافق 31 أوت 2002م

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587